

تقرير
اللجنة الرفيعة المستوى
المعنية باستعراض التعاون التقني
فيما بين البلدان النامية

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة السادسة والأربعون
الملحق رقم ٣٩ (A/46/39)



الأمم المتحدة
نيويورك ، ١٩٩١

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الاحالة الى إحدى وثائق

الأمم المتحدة

[الأصل : بالانكليزية]
[٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١]

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>العقود</u>	
١	٦ - ١	أولا - مقدمة
٢	٢٦ - ٧	ثانيا - الحضور وتنظيم الاعمال
٢	٨ - ٧	ألف - موعد ومكان الدورة
٢	١٧ - ٩	باء - الحضور
٦	٢٣ - ١٨	جيم - افتتاح الدورة وانتخاب الرئيس
٧	٢٤	دال - إقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال
٨	٢٦ - ٢٥	هاء - انتخاب أعضاء المكتب غير الرئيس
٨	٥٦ - ٢٧	ثالثا - تقارير التنفيذ
		ألف - بيان المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
٨	٣٣ - ٢٧	باء - بيان مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٠	٣٩ - ٣٤	جيم - النقاط البارزة في التقارير المرحلية
١٢	٥٦ - ٤٠	رابعاً - موجز المناقشة العامة
١٦	١٠٦ - ٥٧	ألف - استعراض عام
١٦	٧٩ - ٥٧	باء - الإجراءات المتخذة من جانب الحكومات
٢٣	٨٩ - ٨٠	جيم - دعم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية
٢٥	١٠١ - ٩٠	دال - تمويل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
٢٨	١٠٤ - ١٠٢	هاء - تدبير الخبراء من البلدان النامية
٢٩	١٠٦ - ١٠٥	خامساً - اعتماد التقرير
٣٠	١١١ - ١٠٧	ألف - تقرير رئيس الفريق العامل الى اللجنة الرفيعة المستوى
٣٠	١٠٧	

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣٠	١٠٨ - ١٠٩	باء - الآراء المعرب عنها في أعقاب اتخاذ المقررات
		جيم - برنامج وتنظيم أعمال الدورة الثامنة للجنة
٣٠	١١٠	الرفيعة المستوى
٣٠	١١١	دال - مشروع تقرير اللجنة الرفيعة المستوى
٣١	١١٢ - ١١٨	سادسا - اختتام الدورة
		الف - البيان الختامي للمدير المساعد لبرنامج الامم
٣١	١١٢ - ١١٦	المتحدة الإنمائي
٣٣	١١٧ - ١١٨	باء - البيان الختامي للرئيس

المرفقات

٣٤	الاول - المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها السابعة
	الثاني - قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها
٥٢	السابعة

أولا - مقدمة

١ - وفقا للتوصية ٣٧ الواردة في خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(١) ، بالصيغة التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، عقد في جنيف اجتماع رفيع المستوى لجميع الدول المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من ٢٦ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٠ لاجراء استعراض حكومي دولي شامل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار جهاز الأمم المتحدة الإنمائي . وقد نظرت الجمعية العامة ، في دورتها الخامسة والثلاثين ، في تقرير الدورة الأولى للهيئة الحكومية الدولية^(٢) ، وقررت في قرارها ٣٥/٢٠٢ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، في جملة أمور ، تغيير اسم الاجتماع الرفيع المستوى إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وطلبت من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عقد الدورة التالية للجنة في إطار نفس الترتيبات التنظيمية والاجرائية التي اتخذت بشأن الاجتماع الرفيع المستوى .

٢ - وعُقدت الدورة الثانية للجنة الرفيعة المستوى في نيويورك في الفترة من ١ إلى ٨ حزيران/يونيه ١٩٨١ ، ونظرت الجمعية العامة في تقرير اللجنة^(٣) في دورتها السادسة والثلاثين . ووفقا لإتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة الثانية للجنة وأقرته الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ، اقتصر هيكل الدورة الثالثة للجنة الرفيعة المستوى على اللجنة بكامل هيئتها وعلى فريق عامل واحد ، واتبعت هذه الممارسة في الدورات التالية .

٣ - وعُقدت الدورة الثالثة للجنة الرفيعة المستوى في نيويورك في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، ونظرت الجمعية العامة في تقرير اللجنة^(٤) في دورتها الثامنة والثلاثين .

٤ - وعُقدت الدورة الرابعة في نيويورك في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، ونظرت الجمعية العامة في تقرير اللجنة^(٥) في دورتها الأربعين .

٥ - وعُقدت الدورة الخامسة في نيويورك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٧ ، واعتمد تقريرها في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٧ . واستعرضت الجمعية العامة ذلك التقرير^(٦) في دورتها الثانية والأربعين .

٦ - وعُقدت الدورة السادسة في نيويورك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ واعتمد تقريرها (٧) في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . واستعرضت الجمعية العامة ذاك التقرير في دورتها الرابعة والأربعين .

ثانيا - الحضور وتنظيم الاعمال

ألف - موعد ومكان الدورة

٧ - عُقدت الدورة السابعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في نيويورك في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ . وعقدت اللجنة الرفيعة المستوى اجتماعا آخر في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ للنظر في اعتماد تقريرها .

٨ - ووفقا للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٥ ، دعا مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى عقد الدورة بموجب الترتيبات الاجرائية العادية .

باء - الحضور

٩ - كانت الدول الاثنان والثمانون الاعضاء في الامم المتحدة التالية المشاركة في برنامج الامم المتحدة الإنمائي ممثلة في الدورة :

أوغندا	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
إيطاليا	السوفياتية
باراغواي	الارجنتين
باكستان	استراليا
البحرين	اسبانيا
بنين	إكوادور
البرازيل	ألبانيا
بربادوس	ألمانيا
البرتغال	اندونيسيا
بنغلاديش	الإمارات العربية المتحدة
بوركينافاسو	انتيفوا وبربودا

فرنسا	بوروندي
الغلبين	بولندا
فنزويلا	بيرو
فنلندا	تايلند
فيتنام	تركيا
كندا	تشيكوسلوفاكيا
كوبا	تونس
كولومبيا	جامايكا
الكونغو	الجزائر
كينيا	
مالي	جزر البهاما
ماليزيا	الجمهورية العربية الليبية
مصر	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية
المغرب	السوفيياتية
المكسيك	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية
المملكة العربية السعودية	السوفيياتية
المملكة المتحدة لبريطانيا	جمهورية تنزانيا المتحدة
العظمى وابلندا الشمالية	الدانمرك
موزامبيق	الرأس الأخضر
ميانمار	رواندا
النرويج	رومانيا
نيكاراغوا	زائير
نيوزيلندا	زامبيا
هايتي	سانت لوسيا
الهند	سوازيلند
هندوراس	سورينام
هنغاريا	السويد
هولندا	سيراليون
الولايات المتحدة الأمريكية	شيلي
اليابان	الصين
يوغوسلافيا	غانا
اليونان	غينيا - بيساو
	فانواتو

١٠ - وبالإضافة إلى ذلك ، شارك ممثلا بعثتي جمهورية كوريا وسويسرا للمراقبة لدى الأمم المتحدة ، اللتين تشاركان أيضا في أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مناقشات اللجنة .

١١ - وشارك في أعمال الدورة أعضاء من المكاتب والإدارات التالية في الامانة العامة للأمم المتحدة :

إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية
مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية
مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية
صندوق الأمم المتحدة للسكان
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (يونيتار)
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث
المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

١٢ - وكانت اللجان الإقليمية التالية ممثلة :

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١٣ - وكانت هيئات الأمم المتحدة التالية ممثلة أيضا :

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
برنامج متطوعي الأمم المتحدة
مجلس الأغذية العالمي
برنامج الأغذية العالمي
مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

١٤ - وحضر الدورة ممثلو الوكالات المتخصصة التالية والمنظمات المتمثلة بها :

منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الصحة العالمية
البنك الدولي
صندوق النقد الدولي
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
المنظمة البحرية الدولية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

١٥ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ، التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة في دورات الجمعية العامة وأعمالها ، ممثلة في الدورة :

مصرف التنمية الأفريقي
اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية
المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
منظمة الدول الأمريكية

١٦ - وحضر الدورة بمفدة مراقب ممثلو المنظمات الحكومية الدولية التالية :

اتحاد المقامة الآسيوي
أئتلاف المنظمات الآسيوية غير الحكومية للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية
مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي
صندوق الكمنولث للتعاون التقني
معهد البلدان الأمريكية للتعاون في الزراعة
الرابطة الدولية لقضاة محاكم الأحداث ومحاكم الأسرة
اللجنة الدولية للري والصرف
المجلس الدولي للمحفوظات
المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية
المنظمة الدولية للهجرة
أكاديمية العالم الثالث للعلوم

١٧ - ووفقا لاقتراح مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوارد في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين (A/34/415 ، الفقرة ٧) ، وعلى النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ١١٧/٣٤ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، وُجّهت الدعوة إلى المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وكانت المنظمات التالية ممثلة في الدورة :

مجلس التنسيق لرابطات المطارات
المؤتمر النسائي لعموم الهند
رابطة التضامن للمرأة العربية
اتحاد غرف التجارة والصناعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
هيئة كروكستون التعاونية
غرفة التجارة الدولية
الحلف التعاوني الدولي
رابطة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
جمعية افريقيا الاسلامية للتنمية الزراعية - الثقافية
رابطة بول سيجال للمهندسين المعماريين
طائفة السبتيين
المؤسسة المصرفية العالمية النسائية
الرابطة العالمية للمتدربين والزملاء السابقين في الأمم المتحدة
الاتحاد العالمي لمنظمات مهنة التعليم
مجلس السلم العالمي

جيم - افتتاح الدورة وانتخاب الرئيس

(البندان ١ و ٢ من جدول الأعمال)

١٨ - افتتح الدورة السابعة للجنة الرفيعة المستوى السيد محمد أبو الحسن ، ممثل الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة ورئيس الدورة السادسة للجنة الرفيعة المستوى .

١٩ - وانتخب السيد ادوارد كوكان ، ممثل تشيكوسلوفاكيا الدائم لدى الأمم المتحدة ، رئيسا للجنة الرفيعة المستوى ، بالتزكية .

٢٠ - ولاحظ الرئيس في كلمته الافتتاحية أن تغييرات كثيرة تجري حاليا في العالم ، وأن سرعتها قد ازدادت خلال السنتين الماضيتين . ومما تجدر ملاحظته بوجه خاص التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان ، والتحرك نحو نظم الاقتصاد السوقية الواجهة في أوروبا الشرقية وكذلك في أجزاء أخرى من العالم . وهذه الاتجاهات تحتاج إلى دعم عن طريق توسيع التعاون الدولي .

٢١ - وقال إن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا يزال عنصرا رئيسيا في التعاون الاقتصادي في العالم . وليس الغرض منه إحلال التعاون بين بلدان الجنوب محل التعاون بين الشمال والجنوب ، بل تكملة هذا الأخير ضمن إطار تعاوني عالمي حقا . وهذا هو التحدي الذي واجه المجتمع الدولي الآن . فالتعاون في مجالي التجارة والاستثمار بوجه خاص يحتل الأولوية العليا بالنسبة للمستقبل . ولاحظ الرئيس أن لبلده تشيكوسلوفاكيا تقليدا طويلا في مجال التعاون مع البلدان الأخرى ، بما في ذلك الترتيبات التعاونية المتعددة الأطراف ضمن منظومة الأمم المتحدة ، وأن بلده عازم على مواصلة هذا التقليد .

٢٢ - وأضاف أن خطة عمل بوينس آيرس لاتزال صحيحة ، وأنها لاتزال الإطار التشريعي الرئيسي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . ولاحظ الرئيس أيضا أن الجمعية العامة قد أكدت من جديد أهمية خطة عمل بوينس آيرس منذ عهد قريب ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ (قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٤٤) .

٢٣ - ورغم بعض العقبات . ما برح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يحرز تقدما ، وإن لم يكن بالقدر المرغوب . ومهمة اللجنة الرفيعة المستوى هي تحديد القيود التي لاتزال قائمة ، واقتراح الطرق التي يمكن بها التخفيف منها ، بما يسمح للتقدم بالتسارع في المستقبل .

دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال (البند ٤ من جدول الأعمال)

٢٤ - أقرت اللجنة الرفيعة المستوى جدول الأعمال (TCDC/7/L.1) وتنظيم الأعمال (TCDC/7/L.2) . واتفق على أن يكون البنود ٥ و ٦ من جدول الأعمال موضوع المناقشة العامة في اللجنة بكامل هيئتها . وأحيل البنود ٥ و ٦ من جدول الأعمال إلى الفريق العامل الذي بدأ أعماله في ٢٨ أيار/مايو . وللإطلاع على قائمة الوثائق التي نظرت فيها اللجنة في دورتها السابعة ، انظر المرفق الثاني .

هاء - انتخاب أعضاء المكتب غير الرئيس
(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٥ - انتخب بالتركية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم :

نائب الرئيس : السيد أحمد أمازيان (المغرب)
السيدة غوادالوبه هونغ باشيكو (هندوراس)

المقرر : السيدة تهمينا جانجوا (باكستان)

٢٦ - ووافقت اللجنة على توصية الرئيس بأن يعمل السيد أمازيان رئيسا للفريق العامل ، كما اتفق فيما بعد على أن يعمل الرئيس مقررا للفريق العامل .

ثالثا - تقارير التنفيذ

(البندان ٥ و ٦ من جدول الأعمال)

الف - بيان المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

٢٧ - أشار المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في بيانه إلى عدد من النقاط التي ذكرها في الدورة السادسة ، فقال إن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هو أسلوب لتعزيز التنمية الجماعية لم يستغل بالكامل . وحتى بعد انقضاء ٢٥ عاما على انعقاد مؤتمر باندونغ التاريخي ، لم تنجح البلدان النامية بعد في إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أنشطة منظماتها الحكومية . وبوصفه أسلوبا أساسيا لعملية التنمية ، ينبغي قيام الشركاء الشناثيين بدعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بقوة ، ولاسيما بالدعم المالي اللازم . ويتعين على منظومة الأمم المتحدة ، بفضل شبكتها الفريدة من المكاتب الميدانية والمؤسسات التي تغطي جميع القطاعات ، أن شعب القدرات والخبرات ذات التأثير على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار الأنشطة الانمائية الشاملة . ويتوقف التطوير المناسب للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار منظومة الأمم المتحدة على تحول المواقف ووضع سياسات واجراءات فعالة وكذلك إنشاء آليات لمواصلة تقييم قدرات البلدان النامية ، ونشر هذه المعلومات على نطاق واسع ، وقيام البلدان النامية باتخاذ التدابير المطلوبة للاستفادة من هذه المعلومات . وأضاف قائلا إنه

بعد انقضاء سنتين لا تزال تلك الملاحظات مناسبة ، بالرغم من التقدم المحدود الذي تمّ - وإن كان تقدما حقيقيا .

٢٨ - وأضاف يقول إنه في إطار منظومة الأمم المتحدة ، واصل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تقدمه . وقد اتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار المنظومة ، عددا من الخطوات العملية والايجابية لتعزيز الحركة . وأدرج مجلس الإدارة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بين المجالات الستة التي يتعين إيلاء أولوية لها خلال دورة البرمجة التالية . وتمت زيادة الموارد الخاصة للبرنامج المخصصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بصورة ملموسة . وينظر مدير البرنامج في الوقت الحالي في اتخاذ تدابير أخرى لإدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وفي هذا الصدد ، لاحظ المدير العام مع الارتياح أن مدير البرنامج لم يبد ميلا لتأييد التوصية المقدمة من كينباوم وشركائه في دراستهم لهيكل الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن يتم إدماج الوحدة الخاصة في مكتب سياسة البرامج وتقييمها وأن يتم إلغاؤها في الوقت المناسب . وقال إن الأهمية والتعقيد اللذين يتسم بهما التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والدور الرئيسي الذي تضطلع به الوحدة الخاصة كلها عوامل تقف بشدة الى جانب رأي مدير البرنامج .

٢٩ - وأضاف أن المؤسسات الأخرى بمنظومة الأمم المتحدة قد أعطت أولوية عليا للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أكثر مما كان عليه الحال في الماضي . ويمح هذا على وجه الخصوص بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) اللتين زادتتا من استخدام أساليب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أنشطتهما الإنمائية .

٣٠ - وقال إن لجنة الجنوب ، التي يرأسها الرئيس جوليوس ك. نيريري من جمهورية تنزانيا المتحدة ، قد أصدرت تقريرا ممتازا معنونا "التحدي الذي يواجهه الجنوب" (٨) ، الذي أرسى الأساس لبث روح جديدة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وشدد التقرير على حاجة بلدان الجنوب العاجلة إلى أن تنظم نفسها بصورة فعالة ، من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب ، في مجموعة كبيرة من الأنشطة الإنمائية القائمة على تكامل الموارد والاعتماد الجماعي المتنامي على الذات .

٣١ - وفي ختام بيانه ، أشار المدير العام إلى أنه بحث مطولا في تقريره المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ الذي يستعرض الأنشطة الانمائية التنفيذية ، مسألة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وهناك نقطة هامة في الاستعراض وهي أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا يمكن أن يشمر بصورة كاملة ما لم تكشف البلدان النامية وتوسع تعاونها الاقتصادي فيما بينها ، وهو مطلب الحد الأدنى الذي من أجله تم إنشاء مراكز التنسيق الوطنية ، حيث لم تكن قائمة ، ودعمها بالموارد اللازمة .

٣٢ - وقال إن الموارد المالية غير الكافية لا تزال إحدى العقبات الرئيسية أمام توسع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وفي حين أن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي أذن للبلدان باستخدام مبلغ يصل إلى ٧,٥ مليون دولار أو ١٠ في المائة من أرقام تخطيطها الارشادية (أيهما أصغر) من أجل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لافادة البلدان الأخرى ، إلا أن أيا منها لم تبلغ هذا المعدل حتى الآن . ولو تمت إتاحة جزء كبير من الموارد الاقليمية والاقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي من أجل الأنشطة التعاونية كما أوصت لجنة الجنوب ، لكانت الموارد المخمصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية قد زادت بصورة ملموسة .

٣٣ - وذكر أن التحديات الكبرى التي واجهت البلدان خلال التسعينات تطلبت أن تضع الأمم المتحدة استراتيجيات عالمية من أجل تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نطاق أوسع خلال العقد المقبل . وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بوصفه الوكالة الرئيسية في مجال تعزيز ودعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية داخل المنظومة ، أن يتولى قيادة هذه المهمة . وسيدعم مكتب المدير العام هذا الجهد بكل طريقة ممكنة .

باء - بيان مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي

٣٤ - أشار مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى أن اللجنة تجتمع في وقت تعتبر فيه التوقعات بالنسبة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مشجعة وتنطوي على تحدٍ وإشارة - فهي مشجعة لأنه تم احراز الكثير من التقدم ؛ وهي تنطوي على تحدٍ لأنه لا يزال يتعين تحقيق أهداف كثيرة ؛ وهي مثيرة لان المستقبل ينطوي على دلائل هائلة مبشرة بالنسبة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب .

٢٥ - وكان من المهم أن ينظر إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ليس باعتباره ظاهرة منفصلة ولكن كمفتاح للجهد الانمائي بأكمله . وهو ليس بديلا عن الأشكال التقليدية للمساعدة الانمائية بل مجرد تكملة لها ، ويتمثل التحدي في تحديد تلك القطاعات التي يتمتع فيها التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بميزة بارزة . وأشار مدير البرنامج إلى أن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي أدرج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية باعتباره أحد مجالات التركيز الستة ذات الأولوية بالنسبة لدورة البرمجة الخامسة . وجرى ضم مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى لجنة العمل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٢٦ - وقال إن من الضروري أن يكون التعاون التقني فيما بين البلدان النامية حساسا أيضا إزاء الأحداث العالمية . وخلال السنتين الماضيتين ، تغير العالم بشكل هائل وغير متوقع . وكمثال واحد على ذلك ، فإن أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي انضما إلى التحول العالمي نحو القطاع الخاص والنظم الاقتصادية ذات الوجهة السوقية . وقد أثر هذا بالفعل على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، الذي كان حتى وقت قريب نشاطا للحكومة والقطاع العام أساسا . ويضطلع اليوم القطاع الخاص بدور متزايد الأهمية ، وعلى سبيل المثال في عمليات البرمجة التي تنظمها الوحدة الخاصة ، ويقوم أيضا باستعمال قاعدة البيانات INRES-South بصورة جيدة ، وهي نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي تتولى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تشغيله . ويستأثر القطاع الخاص الآن في الواقع بنسبة ٢٥ في المائة من المدخلات في قاعدة البيانات INRES-South .

٢٧ - وشمشيا مع المتغيرات الحديثة ، سيتم إجراء استعراض شامل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في عام ١٩٩١ . وكان من المحتم وضع استراتيجية للتسعينات تقوم على أساس التوصيات وكذلك الخبرات ونفاذ البصيرة المكتسبين على مدى ١٣ عاما منذ اعتماد خطة عمل بوينس آيرس . ومن المتوقع أن تشمل عناصر تلك الاستراتيجية تعزيز قدرات البلدان النامية على انشاء وتنفيذ المشاريع القائمة على أساس التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال مراكز التنسيق الوطنية التابعة لها ، وتركيز الموارد النادرة في عدد من القطاعات يسهل إدارتها ، وتجميع الموارد المتاحة للحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ، وتخصيص الحكومات نسبة أكبر من أرقام تخطيطها الإرشادية لمتابعة أنشطة برمجة التعاون التقني فيما بين

البلدان النامية ؛ وتوسيع وتحسين قاعدة معلومات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛ واجراء تقييمات دورية لبرامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وسيقوم مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي بإجراء استعراض متعمق للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في عام ١٩٩٣ كجزء من خطة استعراضه للبرامج .

٣٨ - وكانت إحدى العقبات الرئيسية أمام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هي الاعتقاد لدى البعض بأن التكنولوجيا الشمالية ، والخبراء الشماليين ، والفكر الشمالي هم الافضل على الدوام . والحقيقة أن البلدان النامية تملك مخزوننا هائلا من المعرفة والخبرة يمكنها أن تتقاسمها من أجل منفعتها المتبادلة . وأشار مدير البرنامج إلى أن ذلك يظهر بوضوح شديد في السلسلة الجديدة من تقارير برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن التنمية البشرية . ويتضح من مؤشر التنمية البشرية الوارد في تلك التقارير ، والذي ذهب إلى أبعد من الناتج القومي الاجمالي للفرد كمقياس تقليدي للنجاح الوطني ، أن العديد من البلدان النامية قد حققت معدلات أعلى للتنمية البشرية من جيرانها الاكثر غنى .

٣٩ - ولاحظ مدير البرنامج ، في ختام ملاحظاته ، أن هناك علامات عديدة تدل على وجود التزام متزايد بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وأحد الأدلة على ذلك هو زيادة الدعم المالي وغيره من الدعم المقدم من البلدان النامية ذاتها . ولإعطاء زخم أكبر لهذا الدعم المتزايد ، حث جميع البلدان النامية المشتركة في الاجتماع على أن تتجاهد في سبيل ادماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في بنية جهودها الانمائية .

جيم - النقاط البارزة في التقارير المرحلية

٤٠ - قدم مدير البرنامج إلى اللجنة الرفيعة المستوى ، للنظر ، مجموعة من التقارير بشأن التقدم المحرز والصعوبات المصادفة في إطار الجهود التي تبذلها الحكومات والمنظمات داخل جهاز الأمم المتحدة الانمائي وخارجه من أجل تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس . وترد أدناه النقاط البارزة في هذه التقارير المرحلية التي كانت موضع المناقشات الرئيسية وأساس ما توصلت اليه اللجنة من قرارات .

١ - الاجراءات المتخذة من جانب الحكومات

٤١ - تشير المعلومات المتوفرة إلى أن استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كأداة للوفاء باحتياجات الحكومات من التعاون التقني هو في طريقه إلى الزيادة ، أخذاً شكل الاتفاقات الثنائية والانشطة المحددة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٤٢ - وهناك دلالات على استمرار الجهود الرامية إلى تعزيز المراكز الوطنية لتنسيق أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وآليات التنسيق ، واقامتها داخل الأجهزة الحكومية حيث يمكن أن تكون أكثر فعالية .

٤٣ - ويتطلب تخصيص موارد مالية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بما في ذلك استخدام أرقام التخطيط الارشادية ، المزيد من الجهود من جانب البلدان النامية .

٤٤ - ولا تزال نوعية وكمية المعلومات المتلقاة مدعاة للقلق ، وربما تعكس الضعف الكامن في قدرات الحكومات والمنظمات على جمع المعلومات وتقديم التقارير عن أنشطتها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٢ - الدعم الذي يقدمه جهاز الأمم المتحدة الانمائي

٤٥ - اضطلعت معظم مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الانمائي بأنشطة ترويجية وتنفيذية لدعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال فترة السنتين الماضيتين . يبدو أن جهود الجهاز تركزت بشدة على الأنشطة الترويجية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وأبلغت مؤسسات عديدة عن نهج جديدة ومبتكرة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٤٦ - ويظل من الصعب ، كما كان الحال في السنوات السابقة ، قياس الدعم المقدم من الجهاز معبرا عنه بلغة مالية كمية أو التحدث بدقة عما إذا كان الدعم خلال فترة السنتين الماضيتين قد زاد أو تناقص بالمقارنة بالفترات السابقة . فهناك عدد قليل من المؤسسات قدمت بيانات احصائية في الشكل المطلوب . ولا يزال يوجد بعض الخلط فيما يتعلق بالتمييز بين الأنشطة الترويجية والتنفيذية والتعاريف الدقيقة لمختلف فئات أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وكذلك أين يتم وضع الخط الفاصل بين الأنشطة التقليدية المشتركة بين الاقطار والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٤٧ - وتشير البيانات المتوفرة الى أنه خلال فترة السنتين قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نحو ١٦٣ مليون دولار ، بالمقارنة بـ ١٠٥ ملايين دولار في فترة السنتين السابقتين . وشمل هذا المبلغ ٥٧ مليون دولار قدمت من خلال مؤسسات أخرى بالجهاز قدمت هي نفسها ٦٣ مليون دولار إضافية من مواردها الخاصة ومن أموال أخرى . وكان المصدر الأساسي للدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى الآن هو أرقام التخطيط الإرشادية المشتركة بين الاقطار .

٤٨ - وواصلت الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التركيز على أنشطتها الترويجية والعملية . واستمرت عمليات برمجة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الظهور بصورة بارزة في برنامج عمل الوحدة ، إذ جرى تنظيم ستة عمليات خلال الفترة . وهناك حاجة متزايدة الى موارد مالية خارجية إضافية لتسهيل تنفيذ أنشطة التعاون التقني التي تمت الموافقة عليها في تلك الاجتماعات في الوقت المناسب . ويجري حاليا اجراء تقييم متعمق على مرحلتين للعمليات .

٤٩ - ويتضح من استعراض تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن خطة عمل بوينس آيرس لاتزال تعتبر الاطار الأساسي للأنشطة في مجال دعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، ولاتزال تعتبر مناسبة .

٥٠ - وتتولى المنظمات المختلفة تنفيذ التوصيات المحددة لوحدة التفتيش المشتركة بصورة انتقائية وبدرجات متفاوتة ووفقا لولاياتها الخاصة واجراءات البرمجة والميزنة الخاصة بها . ويبدو الوضع الآن وقد استقر الى حد كبير ، فلا يتوقع حدوث تغييرات كبيرة .

٥١ - وكنتيجة لهذا التقييم للحالة المالية وحالة الميزانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، يقترح مدير البرنامج اجراء خفض في العدد الاجمالي للوظائف في المقر . وفي حالة الوحدة الخاصة ، اقترح مدير البرنامج ثماني وظائف بالغة الغنية وتسع وظائف بفرقة الخدمات العامة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ . وسيزيد هذا من الوظائف التي تحمل على الموارد الأساسية بمقدار وظيفة واحدة بالفرقة الغنية ووظيفة واحدة بفرقة الخدمات العامة . بيد أنه من بين وظيفتين بالفرقة الغنية ووظيفتين بفرقة الخدمات العامة تمولان حاليا من الاحتياطات الخاصة للبرنامج ، في حين أنه جرى استيعاب وظيفة واحدة بالفرقة الغنية ووظيفة واحدة بفرقة الخدمات العامة في

الميزانية الأساسية ، لن تبقى الوظيفة الثانية بالفئة الفنية والوظيفة الثانية بفئة الخدمات العامة . أي أن التخفيض الفعلي في عدد الوظائف من ملاك الموظفين الحالي سيكون وظيفة واحدة بالفئة الفنية ووظيفة واحدة بفئة الخدمات العامة .

٥٢ - وبالرغم من أن هناك وعيا متزايدا فيما بين مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بالحاجة الى إدماج موضوع مساهمة المرأة في التنمية في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، واتخذت بعض المؤسسات خطوات في هذا السبيل ، فإنه لا يزال يتعين على العديد منها القيام بعمل شامل لتحديد العقبات التي تعترض دور المرأة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية واتخاذ خطوات محددة للتغلب على هذه العقبات .

٥٣ - وتعتبر البيانات الكيفية والكمية المتوفرة محدودة ، ويؤثر هذا على رصد التقدم في إدماج موضوع مساهمة المرأة في التنمية في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٥٤ - وعقد الاجتماع الثالث لمراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لمؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف في ٥ و ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وحضرت الاجتماع ١٣ مؤسسة . وبحث الاجتماع مسائل التمويل بغية تشجيع وحفز ودعم أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، كما بحث مبادرات المؤسسات الرامية الى توفير المزيد من التوجيه والتدريب للموظفين في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبرمجة أنشطته ، والمعلومات الداعمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، والعوائق التي تحول دون تطبيق أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نطاق واسع .

٥٥ - وقد أصدر الاجتماع توصيات محددة ، ترد بصورة تفصيلية في تقريره (TCDC/7/6) .

٥٦ - وقدمت ٢١ مؤسسة بجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ، استجابة لطلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، آراءها بشأن تقرير فريق الخبراء الحكومي المعني بقواعد وأنظمة وإجراءات مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/1990/77) . وتم ايراد آراء المؤسسات في إيجاز في تقرير مدير البرنامج بشأن هذا الموضوع ، فضلا عن استنتاجاته وتوصياته .

رابعاً - موجز المناقشة العامة

ألف - استعراض عام

٥٧ - افتتح رئيس مجموعة السبعة والسبعين المناقشة العامة ، متكلما بالنيابة عن أعضاء المجموعة . وأشار الى أن العديد من البلدان النامية ما زالت تواجه حالة اقتصادية صعبة تفرض عليها ، بالرغم من التزامها القوي ، قيودا صارمة من حيث قدرتها على وزع الموارد المطلوبة اللازمة للتمتع بكامل فوائد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وفي الثمانينات ، سجل العديد من البلدان النامية معدلات نمو سالبة . وقد استنزفت أعباء خدمة الديون الفادحة ومعدلات التبادل التجاري غير المواتية موارد ضخمة من البلدان النامية على حساب الاستثمارات الداخلية التي توجد حاجة ماسة اليها . وكانت هناك حاجة الى اتخاذ تدابير علاجية لمواجهة تلك الحالة وتحقيق قدر أكبر من الديمقراطية الاقتصادية العالمية ، حتى يتسنى أن يصبح المناخ مواتيا لتحويل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الى أداة هامة وفعالة للتنمية .

٥٨ - وأعرب العديد من الوفود عن تأييدها لتحليل الرئيس للحالة الاقتصادية العالمية وأثرها السلبي على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . ومن بين العوامل الاضافية المذكورة عدم استقرار أسعار السلع الاساسية ، واستمرار الحمائية من جانب البلدان المتقدمة النمو ، والغسل الذي خيم حتى الآن على جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف . ومن العوامل التي تدفع على القلق بشكل خاص الانخفاض المسجل في التدفقات الصافية من الاستثمارات الى البلدان النامية . وعندما تغتقر بلدان الى الموارد اللازمة للاستثمار في الهياكل الاساسية والخدمات الضرورية ، يكون من الصعب بالنسبة لها أن تجد الموارد اللازمة لدعم أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وفي نفس الوقت جعلت الحالة الاقتصادية الراهنة من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تنتهز البلدان النامية كل فرصة تتاح لها للتعاون مع بعضها البعض من أجل تنميتها المشتركة .

٥٩ - وأكدت عدة وفود من جديد صحة خطة عمل بوينس آيرس وشددت على أنه ينبغي عدم النظر الى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أنه بديل أو تعويض للتعاون بين الشمال والجنوب وإنما كتكملة لمحفل التعاون ذلك . ويمثل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بوصف آلية لتبادل الخبرات والمعلومات

والتكنولوجيات المناسبة ، ورفع مستوى المهارات وطرق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المشتركة عن طريق تكامل الموارد والاحتياجات ، أداة تنمية تتسم بفاعلية التكاليف ينبغي استخدامها الى أقصى حد ممكن . ومن الواضح أن تخطيط أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وتنظيمها ، وتمويلها ، وتنفيذها ، من المسؤوليات الأساسية للحكومات المعنية . وما زالت هناك حاجة الى الدعم من قبل البلدان المتقدمة النمو ومن منظومة الأمم المتحدة .

٦٠ - وهناك اتفاق عام سائد على أن استخدام أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في ازدياد ولكن التقدم ليس سريعا وواسع النطاق بالدرجة المؤلمة . وثرى بعض الوفود أن ذلك يعزى ، جزئيا على الأقل ، الى عدم وجود التزام صادق ومتواصل من قبل المجتمع الدولي بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه أداة أساسية للتنمية . ومع أنه يجري الادلاء باستمرار بالعديد من بيانات الدعم في العديد من المحافل ، فإن مستوى الدعم الفعلي لا يتناسب في الواقع مع تلك التصريحات الخطابية . وأشار الى أن التحليل الدقيق للوثائق المقدمة الى اللجنة يبين أن الدعم الدولي لم يكن كبيرا في فترة السنتين الماضية .

٦١ - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن انعدام التمويل ليس العائق الرئيسي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وكان الرأي الأعم هو أنه يشكل عائقا هاما ولكنه ليس الوحيد بأي حال من الأحوال . إذ ما زالت المشاكل المتعلقة بالمواقف والمشاكل المؤسسية وغيرها من المشاكل تشكل العقبات الرئيسية . وأعرب عدد من الوفود عن تأييده لتعليق مدير البرنامج على الرأي القائل إن تكنولوجيا الشمال وخبرائه وتفكيره هم دائما الأفضل وأن تلك العقلية تشكل عائقا خطيرا للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٦٢ - وشددت عدة وفود على أنه يتعين على البلدان النامية ، لضمان احراز تقدم في ميدان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، أن تلتزم تماما بالنظرية والاطار السياسي الداعيين الى توسيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب . ودعا أحد الوفود البلدان النامية الى تقييم المستوى الصحيح لمدى التزامها بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وأشار الى أن هناك أيضا حاجة الى قيام أعضاء المجتمع الدولي بتقييم مماثل .

٦٣ - وأشار نفس الوفد الى أنه بالرغم من وجود حاجة الى المساعدة الدولية ، فإن البلدان النامية كمجموعة يمكنها ، ويتعين عليها ، أن تلتزم مساعدة المنظمات الدولية وذلك بالمشاركة على نحو أكثر نشاطا في إعداد المشاريع والبرامج الإنمائية وتخطيطها لضمان تماشيها مع الأولويات القطرية والاقليمية ، مما يتيح جعل برامج الوكالات الدولية أكثر فعالية .

٦٤ - وأشار عدد من الوفود الى الضعف المستمر لمراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفها عائقا هاما آخر أمام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وتم تحديد المشكلة جزئيا على أنها مشكلة تمويل ، ولكن بدرجة أكبر على أنها مشكلة موارد بشرية . فالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية نشاط إنمائي متشعب يتطلب موظفين متدربين سهرة . وأعرب أحد الوفود عن رأيه بأنه يتعين على الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن توسع نطاق أنشطة التدريب والتوجيه التي تضطلع بها .

٦٥ - وكان هناك اتفاق عام على أن عدم وجود معلومات كافية في الوقت المناسب عن قدرات البلدان النامية واحتياجاتها ، وعدم وجود آلية فعالة تتماشى معها ، ما زال يعرقل نمو التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وقد أحرز بعض التقدم فسي معالجة تلك المشاكل عن طريق نظام الاحالة الى مصادر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، "نظام الاحالة - الجنوب" ، وعن طريق المبادرات التي تتخذها البلدان النامية والمؤسسات الاقليمية في شتى المناطق ، ومع ذلك ما زالت هناك مشاكل خطيرة . وينبغي استخدام نظام الاحالة على نطاق أوسع ، وينبغي الاستمرار في تحسين نواتج النظام من الناحية النوعية ، كما ينبغي القيام في الوقت المناسب باستكمال المعلومات التي يتضمنها .

٦٦ - وأشارت عدة وفود أيضا على عدم وجود أبحاث تتعلق بالمسائل العامة التي تؤثر على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبأهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والعلاقات الاقتصادية الدولية بصورة عامة بوصفها عقبة أمام نمو التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وهناك حاجة الى دراسات من ذلك القبيل لجعل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عنصرا أساسيا في الجهود الإنمائية الدولية .

٦٧ - وبالرغم من استمرار وجود العقبات ، ارتأت عدة وفود أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ما زال آخذاً في التقدم وإن كان على غير النسق المستصوب . وقد عززت ذلك الرأي المعلومات الاضافية التي قدمتها الحكومات والوكالات في بياناتها الى اللجنة الرفيعة المستوى عما اضلعت به من أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في فترة السنتين الماضية .

٦٨ - إلا أن عدة وفود أعربت عما يساورها من شكوك جادة ازاء ما اذا كان يمكن استخلاص نتائج ثابتة فيما يتعلق بالتقدم المحرز على أساس المعلومات المحدودة المتوفرة لدى اللجنة . وقد أشارت تلك الوفود الى ما يلي :

(أ) لم يستجب إلا عدد صغير نسبياً من الحكومات والمنظمات الدولية لطلب مدير البرنامج بتقديم معلومات . ولم يقدم إلا عدد قليل جداً منها احصاءات في الشكل المطلوب وبالذقة المطلوبة . ونتيجة لذلك ، فإن البيانات المقدمة في الوثائق ناقصة ومجزأة ؛

(ب) ومن دواعي القلق الكبير أيضاً استمرار وجود بعض اللبس ، مثل ما لوحظ في عدة وثائق ، فيما يتعلق بالتمييز بين الأنشطة الترويجية والانشطة التنفيذية في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وكذلك بالتعريفات الدقيقة لشتى أنواع أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي طلب من الحكومات والمنظمات تقديم تقارير بشأنها ، مما يترك مجالاً فسيحاً للتفسير الفردي . ونتيجة لذلك ، فإن البيانات المجمعة غير قابلة للمقارنة في أغلب الاحيان كما أن الاساس الاحصائي ضعيفاً جداً لا يصلح للخروج باستنتاجات ثابتة .

٦٩ - وزاد من تعقيد المشاكل الوارد ذكرها أعلاه عدم منح الحكومات والمنظمات فسي هذه المناسبة وقتاً كافياً لجمع المعلومات المطلوبة وتحليلها - وهذه مهمة كبرى بالنظر الى كثرة عدد المؤسسات والادارات والشعب المعنية بأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٧٠ - وساد اتفاق عام على أن نظام جمع البيانات والمعلومات والابلاغ عنها يحتاج الى التبسيط مع زيادة مدى تغطيته ودقته . وينبغي أن تشدد التقارير المقدمة فسي المستقبل أكثر مما في الماضي على نتائج أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ونواتجها . ولا تزال الحاجة قائمة بشكل خاص الى توضيح أي لبس وغموض فيمما يتعلق بما يشكل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٧ - وشدّد العديد من الوفود على أنه ينبغي ألاّ يقتصر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على القطاعات والمشاكل التقليدية وحدها وذلك لكي يظل مناسباً وأساسياً للجهد الإنمائي . ومن الضروري توسيع نطاق الأنشطة لتشمل مجالات تحظى باهتمام متزايد من قبل البلدان النامية . واقترحت وفود شتى المجالات التالية بوصفها مجالات ينبغي منحها المزيد من الاهتمام في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي يجري الاضطلاع بها في المستقبل :

(أ) يعد ادماج المرأة في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وفي الواقع في عملية التنمية ، أولوية عليا . ومن المسلم به على نطاق واسع أن المرأة تؤدي دورا أساسيا في عملية التنمية على مستويات عديدة . ومشاركة المرأة بدرجة أكبر في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من شأنه أن يمكنها من تسخير مواهبها وأفكارها النيرة لذلك الاسلوب الإنمائي الهام . ويوفر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية فرصة فريدة من نوعها لمعالجة المشاغل الخاصة بالمرأة في العالم النامي ، خاصة بتعميم التكنولوجيات المناسبة التي من شأنها التخفيف من الأعباء المنزلية للمرأة وتحسين نوعية حياتها . وينبغي أن تتجاوز أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الدراسات المتعلقة باحتياجات المرأة ومشاغلها ، وحلقات العمل الرامية الى "التوعية" ، الى غير ذلك ، لتنتقل الى المشاريع التنفيذية الموجهة نحو تحقيق النتائج والرامية الى إفادة المرأة . وأعربت عدة وفود عن تأييدها الواضح للتوصيات الواردة في تقرير مدير البرنامج ؛

(ب) ومن المجالات الأخرى تطوير التكنولوجيا . فنقل التكنولوجيا يشكل منذ أمد بعيد هدفا أساسيا من أهداف برامج المساعدة التقنية بصورة عامة وأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بصورة خاصة . إلا أن العديد من البلدان تجد أن من الصعب بصورة متزايدة الوصول الى التكنولوجيات الحديثة إما لغرض ارتفاع التكاليف أو بسبب القيود المفروضة على تصديرها . وهناك حاجة متزايدة الى أن تعمل مجموعات البلدان النامية التي تواجه تلك المشاكل مع بعضها البعض لتطوير تكنولوجياتها المحلية الذاتية على أساس تعاوني . وهذا مجال من شأنه أن يجذب الدعم في مجتمع المانحين ؛

(ج) يمكن استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لحل بعض القضايا البيئية الناشئة . وهناك مجال هام آخر حددته عدة وفود بوصفه مجالا محتملا للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية هو مجال البيئة والقضايا البيئية

الناشئة . فالتكنولوجيات والحلول التي يجري استحداثها في العالم الصناعي ليست بالضرورة مناسبة أو ممكنة في بلدان الجنوب . ومرة أخرى ، فإن "التفكير الشمالي" ليس بالضرورة الأفضل . فالعديد من المشاكل البيئية تتطلب اجراءات دولية مشتركة مما يجعل ذلك المجال مرة أخرى مجالاً مجدداً بشكل خاص للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

(د) وجرى التشديد أيضاً على عملية الانتقال الى الاقتصادات السوقية المنحى وتعزيز القطاع الخاص في البلدان التي تسعى الى السير في ذلك الاتجاه . وأشار أحد الوفود الى أن أحد المعوقات الرئيسية لذلك التطور يتمثل في النقص الحاد الذي تشكو منه العديد من البلدان في مواهب تنظيم الأعمال والمهارات الادارية اللازمة لإنشاء شركات خاصة كفؤة وقابلة للاستمرار . وتشكل البلدان النامية ذات القطاع الخاص المتطور مجالاً خصباً للبلدان الأقل نمواً التي تسعى الى الانتقال الى الاقتصادات السوقية .

٧٢ - ويتعين على المنظمات غير الحكومية ، بوصفها أحد مكونات القطاع الخاص ، أن تشارك على نحو أوثق في الجهود الرامية الى توسيع نطاق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وقد وفد يمثل منظمة غير حكومية معلومات عن عملية برمجة ناجحة في ميدان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية شجعتها المنظمة في ميدان التعاونيات ، وهي عملية استلهمت من عملية البرمجة للوحدة الخاصة واحتذت حذوها .

٧٣ - ووجه أحد الممثلين النظر الى المشاق الاقتصادية التي واجهتها أقل البلدان نمواً في الثمانينات ، وقال إن ما نتج عن ذلك من انخفاض في الاستثمارات الصافية وتدهور القدرة الانتاجية والهياكل الأساسية المادية زاد في تعطيل قدرتها على استئناف النمو والتنمية . وحث الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على أن تأخذ في الاعتبار بصورة كاملة التوصيات الواردة في إعلان باريس وبرنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً (انظر A/CONF.147/MISC.9) لدى الاستفادة من أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تشترك فيها أقل البلدان نمواً . وأوصى أيضاً بزيادة استخدام طرائق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المجالات المتعلقة بمشاغل التنمية البشرية والاجتماعية ، بما في ذلك تشجيع وحماية حقوق الإنسان التي لا يمكن بدونها تحقيق التنمية المستدامة .

٧٤ - ولاحظ عدد من الوفود أن التمييز الواضح بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تتجاوزه الأحداث بصورة متزايدة . فأحد شروط التعاون التقني النشط والتمتع فيما بين البلدان النامية حسن أداء الاقتصاد العالمي واتساع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ذاتها . ويمكن تنشيط التجارة الدولية وتدفقات رأس المال فيما بين بلدان الجنوب عن طريق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، والعكس بالعكس .

٧٥ - وبالنظر الى التغييرات العديدة الجارية حاليا في العالم ، كان هناك اتفاق بصورة عامة على أن الوقت قد حان لوضع استراتيجيات عالمية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التسعينات ، مثلما اقترح المدير العام ، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وذكر أحد الوفود أنه كان يتعين القيام بذلك منذ أمد طويل وأن هذا ينبغي أن يكون أهم مهمة تواجه حاليا كل المعنيين بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . واقترحت عدة وفود إعادة النظر في الاهداف الاصلية الواردة في خطة عمل بوينس آيرس في هذا الشأن .

٧٦ - وأعرب أحد الوفود عن شكه في الحاجة الى اجراء استعراض شامل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كما أشار مدير البرنامج في بيانه ، وكذلك في التقرير عن دعم جهاز الامم المتحدة الإنمائي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، على أساس أن الحالة لم تتغير كثيرا في السنوات الاخيرة ، مثلما أشير الى ذلك في التقرير المتعلق بتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة (TCDC/7/7) . وكان الرأي الأعم السائد يتمثل في أن ذلك الاستعراض سيكون مفيدا ، شريطة أن يجري الاضطلاع به بطريقة اقتصادية وأن يكون الأساس لإعداد استراتيجيات سليمة للمستقبل .

٧٧ - وأشارت عدة وفود من البلدان المتقدمة النمو مسألة الدور الذي تؤديه اللجنة الرفيعة المستوى في المستقبل . وأعرب أحد تلك الوفود ، متكلما بالنيابة عن أربعة وفود ، عن رأي مفاده أنه لو نما التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على النحو الذي كان مؤملا لدى اعتماد خطة عمل بوينس آيرس ، لما كان هناك حاجة الآن للجنة الرفيعة المستوى . ورغم أن ذلك لم يحدث ، وضعت الوفود موضع الشك استمرار الحاجة الى اللجنة الرفيعة المستوى في شكلها الحالي حيث يمكن أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برصد التقدم المحرز في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال اجراءاته العادية . وذكر وفد آخر أنه اذا رشي استمرار اللجنة الرفيعة المستوى ، فإن اجتماعها مرة كل ثلاث سنوات يكون كافيا . وقدم اقتراح بديل

مفاده أنه يمكن ربط استعراض اللجنة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نحو مفيد باستعراض منتصف دورة البرمجة الذي يطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ويمكن في السنوات المتخللة أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برصد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى مجلس الإدارة . وأعرب أحد الوفود عن أسفه لعدم حضور ممثلين عن الشعب التنفيذية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اجتماع اللجنة رغم الطلبات السابقة بمشاركتهم .

٧٨ - وأشار أحد الوفود إلى أنه إذا أريد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من جهود التنمية ، فإنه ينبغي إدراجه في مداولات الوكالات ومجالس الإدارة والحكومات حيث تتخذ القرارات الفعلية .

٧٩ - وشددت البلدان النامية على أهمية استمرار اللجنة الرفيعة المستوى . فهي الجهاز الوحيد الذي يجري فيه بانتظام استعراض كامل نطاق التقدم المحرز والمشاكل المعترضة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وخارجه . من قبيل المشاركين بالفعل في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، والذي يمكن فيه وضع تدابير لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أساس تبادل الخبرة .

باء - الاجراءات المتخذة من جانب الحكومات

٨٠ - استكمل تقرير مدير البرنامج عن أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تطلع بها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية بمعلومات اضافية قدمتها وفود عديدة أثناء الدورة . وتم عن طريق هذه البيانات ، الحصول على معلومات تفصيلية من ١٩ حكومة لم تتمكن من الاستجابة قبل ذلك إلى طلب مدير البرنامج ، وفاتها بالتالي الموعد النهائي لإعداد التقرير . وكان عدد منها من البلدان النامية التي تمارس التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نطاق هام . وقدمت بعض الوفود الأخرى التي سبق أن قدمت بلدانها معلومات للتقرير بيانات إضافية ومستكملة . وبالتالي فقد ازدادت المعلومات المتاحة للجنة فيما يتعلق بالاجراءات المتخذة من جانب الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على نحو كبير .

٨١ - وشددت جميع الوفود التي أخذت الكلمة على أنها ما زالت تؤيد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وخطه عمل بوينس آيرس بدون تحفظ . ولكن مع الأسف

فإن الحالة الاقتصادية العالمية وما نتج عنها من أثر ضار على تجارة البلدان النامية وتدفقات الاستثمار إليها لم تسمح باتساع أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على النطاق المرغوب فيه خلال فترة السنتين الماضية . إلا أنه ساد اتفاق عام على أنه بالرغم من العقبات ، فإن أغلبية البلدان ما زالت تحرز تقدماً في استخدامها للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٨٢ - وأبلغت عدة وفود عن زيادات في مقدار التمويل المخصص من مصادر وطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن زيادة مقابلة في الاتفاقات الثنائية في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية واتساع نطاق الأنشطة الترويجية والتنفيذية .

٨٣ - وأبلغ عدد من الوفود عن اتخاذ خطوات لتعزيز مراكز التنسيق الوطنية . وفي عدة حالات أنشئت وكالات جديدة لتشجيع وإدارة التعاون الدولي بما في ذلك التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على مستوى عال في الحكومة .

٨٤ - وأبلغ أحد الوفود عن اتخاذ تدابير لتعزيز مراكزه الإقليمية في عدة قطاعات تحظى باهتمام البلدان المجاورة ، وصحبت ذلك زيادة هامة في استخدامها لتدريب رعايا بلدان أخرى . وأبلغت عدة وفود عن تزايد النشاط لتوسيع قوائم احتياجاتها ومواردها الوطنية ، ولتوفير هذه المعلومات إلى الشركاء المحتملين في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٨٥ - وأفادت عدة وفود عن اجراءات اتخذت لإقامة تجمعات اقليمية كأداة لتوسيع نطاق تبادل الخبرات مع البلدان النامية وتأسيس عمليات التبادل هذه على دعامة مؤسسية أكثر متانة . ومن الأمثلة الناجحة التي استشهد بها إقامة منظمة التعاون الاقتصادي بين جمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتركيا ، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي .

٨٦ - وقدمت معلومات اضافية عن آلية متقدمة جدا وفعالة لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وهي التي توجد بين بلدان منطقة أمريكا اللاتينية . فهذه الآلية تستهدف تنسيق أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية القائمة في المنطقة ؛ وأعمال البرمجة القطاعية الإقليمية ؛ والدعم العام للتعاون فيما بين بلدان المنطقة . وقد أقيمت هذه الآلية بدعم مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية والمنظمة الاقتصادية لأمريكا

اللاتينية . وأشير الى أن هذه الآلية يمكن أن تكون نموذجا يحتذى في المناطق الأخرى التي لا توجد فيها بعد اتصالات منتظمة أو تبادل للخبرات .

٨٧ - وأشارت البيانات التي أدلى بها عدد من الوفود الى تزايد الاهتمام بالتعاون التقني الاقليمي . وأوضحت هذه الوفود أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، لكي يكون منهجية انمائية لها مقومات البقاء ، يجب أن يكون فعالا من حيث التكلفة ، وهو أمر أيسر تحقيقا عن طريق تبادل الخبرات مع البلدان القريبة بدلا من البلدان البعيدة . ومع ذلك ، فإن هناك مزايا هامة أيضا في الاستفادة من خبرات بلدان المناطق الأخرى وتوثيق الروابط الاقتصادية بها . كما أشار أحد الوفود الى أن التعاون التقني الاقليمي لازم لتحقيق عالمية منهجية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٨٨ - وفي إطار هذا المفهوم ، أفاد أحد وفود أوروبا الشرقية بخطط لاقامة "دار لأمريكا اللاتينية" لتعزيز الاتصال وتبادل الخبرات مع تلك المنطقة . كما قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية وصفا للأنشطة التي شرع في تنفيذها بالاشتراك مع البلدان الأفريقية ، فضلا عن الخطط الرامية الى تعزيز الصلات مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

٨٩ - ورحبت عدة وفود بممارسات برمجة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، التي تنظمها الوحدة الخاصة كأداة للمساعدة على تعزيز التعاون التقني الاقليمي . وأكد أحد الوفود على ضرورة اجراء ممارسات البرمجة وفقا للجدول الزمني المتفق عليه مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

جيم - دعم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون
التقني فيما بين البلدان النامية

٩٠ - أعربت وفود كثيرة عن التقدير للدعم المقدم للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال فترة السنتين الماضيتين من مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الدعم الخارجي الأخرى . وذكر أن وحدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تقدم مساعدة قيّمة للغاية الى البلدان النامية عن طريق ممارسات برمجة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وغيرها من الأنشطة الترويجية والتنفيذية . وأشارت وفود كثيرة الى عدد آخر من وكالات الأمم

المتحدة والجهات المانحة الشنائية التي شاركت في مختلف مبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . ونوّهت الوفود ، بارتياع بالغ ، بمقرر مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي القاضي بادراج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ضمن مجالات التركيز الستة ذات الاولوية لبناء القدرة الوطنية في الدورة الخامسة ؛ وقرار مدير البرنامج بضم مدير الوحدة الخاصة الى لجنة الاجراءات ، بما يعمل على تقريب الوحدة ، بصورة متزايدة ، من مركز عملية البرمجة في برنامج الامم المتحدة الإنمائي .

٩١ - وبالنظر إلى الدور الترويجي الرئيسي الذي تقوم به الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، أعرب عدد من الوفود عن القلق ، مع علمهم بزيادة عدد الوظائف المقرر تمويلها من الميزانية الأساسية إلى ثمان ، إزاء الاقتراح الذي قدم مؤخرًا بشأن تخفيض عدد موظفي الوحدة من تسعة إلى ثمانية موظفين من الفئة الغنية عند النظر في الوظيفتين الممولتين من موارد البرنامج الخاصة . وهذا الاقتراح ، في نظرهم ، لا يتفق مع مقرر مجلس الإدارة القاضي بإدراج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ضمن مجالات الاولوية الستة لدورة البرمجة المقبلة . وتساءل أحد الوفود عما إذا كان من المناسب أن تنظر اللجنة في هذه المسألة التي تقع كلية داخل نطاق اختصاص مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي .

٩٢ - كما أعربت وفود كثيرة عن القلق إزاء توصية الخبراء الاستشاريين في الإدارة (كينباوم وشركاؤه) لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي بضم الوحدة الخاصة إلى مكتب سياسات وتقييم البرنامج وإلغائها في نهاية الامر . وأكدت هذه الوفود أن الولاية الحالية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وطبيعته الخاصة وأهميته وتعقده تتطلب الحفاظ على الوضع الحالي للوحدة وكيانها .

٩٣ - وأعرب أحد الوفود عن رأي مؤداه أن الدور التدميمي للوحدة الخاصة سيزداد ، بدرجة كبيرة ، إذا أقيم حوار أوثق بين الوحدة والبلدان النامية بما يمكن هذه البلدان من المشاركة بصورة أكثر إيجابية في تخطيط وتنفيذ برنامج عمل الوحدة ومشاريعها الميدانية . وقد ثبت أن هذا مفيد للغاية في حالة المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التي تعمل حالياً ، في الواقع ، كمركز تنسيق إقليمي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المنطقة .

٩٤ - وأعرب أحد الوفود عن رأي يدعو إلى عدم اشتراك الوحدة الخاصة في الأنشطة التنفيذية ، بسبب الازدواجية التي يُحتمل أن تكتنف ذلك . وقال إن الوحدة يجب أن تظل دائرة ترويجية وتنسيقية لا غير .

٩٥ - وعرضت وفود شتى نتائج متباينة عن ممارسات برمجة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي نظمت بمساعدة الوحدة الخاصة . والمعلومات المتاحة تبين أن أعدادا كبيرة من المشاريع التي وضعت في تلك الجلسات لم تنفذ بعد . وفي حالات كثيرة ، لم يتيسر معرفة ماهية المتابعة التي أجريت . وأكد أحد الوفود ، بشدة ، على ضرورة تخطيط المشاريع بعناية وتفصيل على أساس الأولويات المحددة للبلدان المشتركة والتأكد من توافر الاموال اللازمة للتنفيذ . وأشيد بالتقييم المتعمق للممارسات الجارية حاليا .

٩٦ - وفيما يتعلق بمستوى الموارد المالية المقدمة من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، لوحظ أن ما يقرب من ٧٢ في المائة من إجمالي المبلغ قد أتت من موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وأن القيمة المتبقية أتت من موارد المؤسسات ، والصناديق الاستثمارية ، وما إلى ذلك . وأعربت وفود عدة عن رأي يدعو إلى تحقيق توازن أفضل .

٩٧ - وأشار أحد الوفود إلى أن الدعم المالي المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، حسب التقارير الواردة ، قد يكون مبالغا فيه . ذلك أن التقارير أفادت بأن حوالي ٧٥ في المائة من موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي أنفقت على أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، التي تنفذها الحكومات أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفسه ، قد أتت من موارد خاضعة لسيطرة مركزية . وأعرب هذا الوفد عن رأي مؤداه أن الأنشطة التي تنفذها الحكومات هي الأنشطة الوحيدة التي تستوفي بحق شروط أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وبدون معرفة حصة كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مكتب خدمات المشاريع) والحكومات من تنفيذ الأنشطة ، لن يمكن الحصول على تقييم صحيح لدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٩٨ - وأوصى أحد الوفود بأن يسمح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقدر أكبر من المرونة في استخدام نسبة الـ ١٠ في المائة من أرقام التخطيط الإرشادية القطرية التي يمكن استخدامها لدعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي يعود بالفائدة على بلدان أخرى .

٩٩ - وذكرت وفود عديدة أنه في الوقت الذي ينبغي فيه لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يوفر قدرًا أكبر من الموارد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، فإن الهدف الرئيسي يجب أن يكون إدماج هذا التعاون التقني في الاتجاه الرئيسي للأنشطة الإنمائية للجهاز ، باعتبار ذلك منهجية تكاملية ومطبقة على نطاق واسع في جميع البرامج والمشاريع . وقالوا إن هناك اتجاهًا قويًا نحو اعتبار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية نشاطًا منفصلًا ، مما يعمل على زيادة احتمال أن تصبح هذه المنهجية الإنمائية الهامة ، بمرور الوقت ، هامشية بشكل متزايد . وفي هذا الصدد ، استشهد أحد الوفود بقرار الجمعية العامة ١٨٠/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ الذي طلبت فيه الجمعية العامة استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كمنهجية بديلة في تنفيذ مشاريع التعاون التقني .

١٠٠ - واقترح توطيد اشتراك الوحدة الخاصة ، فضلًا عن كونها ممثلة في لجنة الاجراءات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، في المشاورات البرنامجية مع الحكومات ، وكذا في استعراض واعداد مشاريع وبرامج معينة لتمويلها خلال الدورة المقبلة . كما يجب أن يولى في المذكرات الاستشارية المتعلقة بالبرامج القطرية اهتمام خاص للدور الذي يمكن أن يقوم به التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في البرامج القطرية . كذلك ، يجب أن يكون إعداد هذه المذكرات مسبقًا بتحليل لعناصر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في البرامج القطرية السابقة .

١٠١ - وأوضح أحد الوفود أنه إذا أُريد لمقرر مجلس الإدارة ، الذي حدد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مجالًا ذا أولوية للدورة المقبلة ، أن يحدث الأثر المرجو ، فمن الضروري توعية الإداريين المسؤولين عن برمجة الأنشطة الإنمائية ، توعية كاملة ، بذلك المقرر واطلاعهم ، بالقدر الكافي ، على تنفيذه . وهذا ينطبق على الهيئات الإنمائية الحكومية وجميع مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي .

دال - تمويل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

١٠٢ - كان هناك اتفاق عام على أن المسؤولية الرئيسية عن القيام بأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتنظيمها وتمويلها وتنفيذها تقع على عاتق البلدان النامية نفسها . ومن ثم ، ينبغي أن يُنظر إلى المساعدة المالية المقدمة من منظمات دولية أو بلدان ثالثة أو مصادر أخرى باعتبارها شكلاً مكملًا من أشكال

الدعم ، لا بديلا عن موارد البلدان . وبالتالي ، يجب أن يُنظر الى الاموال الخارجية على أنها عامل حافز ووسيلة للتغلب على الصعوبات التي تصادف أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، لا على أنها مصدر للدعم المباشر .

١٠٣ - وأشارت وفود كثيرة ، دون انكار المبادئ السالفة الذكر ، الى أن الحالة الاقتصادية الراهنة في العالم والضغوط الشديدة التي تفرضها على البلدان النامية ، والتي نوقشت في أفرع سابقة من هذا التقرير ، تعوق تماما قدرة بلدان كثيرة على زيادة مستويات التمويل من مواردها ، بل ، وفي بعض الحالات ، على بلوغ مستويات كافية من هذا التمويل . وفي هذا الوضع ، يلزم ايجاد سبل للحصول على مستويات أعلى من الدعم من المجتمع الدولي . وتضمنت الاقتراحات المقدمة زيادة الدعم من مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي . وكما ذكر آنفا ، فإن المصدر الرئيسي للتمويل السذي تقدمه حاليا هذه المؤسسات هو موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

١٠٤ - وأبرز عدد من الوفود ضرورة أن تعتمد البلدان التي هي في وضع يسمح لها بذلك ، الى زيادة استخدام نسبة الـ ١٠ في المائة من أرقام التخطيط الارشادية المأذون بتخصيمها لصالح بلدان أخرى . وهذا يمكن أن يكون مصدر عون كبير للبلدان الشديدة الحرمان وأقل البلدان نموا . ومن المفيد جدا كذلك تحقيق زيادة في موارد البرنامج الخاصة الموضوعة تحت تصرف الوحدة الخاصة .

هاء - تدبير الخبراء من البلدان النامية

١٠٥ - أشارت وفود عدة الى أن مستوى الاستعانة بالخبراء من البلدان النامية في مشاريع وبرامج جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ما زال منخفضا جدا . وهذا أمر يصعب تفسيره بالنظر الى وفرة الخبرات والقدرات التي لدى الكثير من البلدان النامية حاليا .

١٠٦ - وأشار الى أن تحسينات قد أدخلت على توزيع أصحاب الزمالات وعلى تنفيذ برامج التدريب في مؤسسات البلدان النامية . وأشيد بهذا الاتجاه ، وحث الممثلون على مواصلته .

خامسا - اعتماد التقرير

الف - تقرير رئيس الفريق العامل الى اللجنة الرفيعة المستوى

١٠٧ - نظرت اللجنة ، في جلستها السادسة المعقودة في ٣١ أيار/مايو ، في تقرير رئيس الفريق العامل الى اللجنة الرفيعة المستوى . وأوصى تقرير الفريق العامل باعتماد ١٢ مشروع مقرر ، بما في ذلك مشروع جدول الاعمال المؤقت للدورة الثامنة . واعتمدت مشاريع المقررات الاثنا عشر في الجلسة السابعة المعقودة في ٦ حزيران/يونيه . وترد نصوص المقررات في المرفق الاول (المقررات ١/٧ الى ١٢/٧) .

باء - الآراء المعرب عنها في أعقاب اتخاذ المقررات

١٠٨ - ذكر مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن ما يفهمه مدير البرنامج هو أن المقرر ١٢/٧ لن تترتب عليه أي آثار مالية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

١٠٩ - وفيما يتعلق بالدعوة الموجهة الى مدير البرنامج في المقرر ٨/٧ ، أضاف مدير الوحدة الخاصة أن ما تفهمه أمانة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو أن مدير البرنامج سيقدم تقريراً عن مدى ما يمكن تنفيذه من التوصيات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الواردة في تقرير لجنة الجنوب .

جيم - برنامج وتنظيم أعمال الدورة

الثامنة للجنة الرفيعة المستوى

١١٠ - أقرت اللجنة مشروع جدول الاعمال المؤقت لدورتها الثامنة . ويرد جدول الاعمال المؤقت في المقرر ١٢/٧ (انظر المرفق الاول) .

دال - مشروع تقرير اللجنة الرفيعة المستوى

١١١ - أذنت اللجنة لمقررها بأن يكمل تقريرها ، آخذاً بعين الاعتبار أي تعديلات أو تعليقات يتلقاها من الوفود .

سادسا - اختتام الدورة

الف - البيان الختامي للمدير المساعد
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١١٢ - وجه المدير المساعد للبرنامج الشكر ، في بيانه الختامي ، الى الرئيس والى المكتب واللجنة الرفيعة المستوى على ما قدموه من تشجيع وتوجيه خلال الدورة . كما أعرب عن التقدير لإشادة الاعضاء بأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ولاسيما الأنشطة المضطلع بها عن طريق الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيام بدور نشط ، وسينفذ جميع مقررات وتوصيات اللجنة الرفيعة المستوى ، في اطار الولايات الموكلة الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بهمة وحسن توقيت وكفاءة . أما الأنشطة التي تقتضي نظر مجلس الادارة ، فستعرض على المجلس .

١١٣ - وبالنسبة لاستعراض ممارسات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ووضع استراتيجية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية للتسعينات ، اللذين اقترجهما مدير البرنامج وأيدتهما اللجنة ، فسيجريان بالتشاور الوثيق مع الحكومات والوكالات وفي اطار نص وروح خطة عمل بوينس آيرس والمقررات اللاحقة للجنة الرفيعة المستوى . سيكون الهدف هو استحداث نهج متماسك قائم على الخبرات السابقة ونتائج التقييمات والتوصيات الهامة الواردة في عدد كبير من الدراسات التي أجريت على مر السنوات الماضية .

١١٤ - وقد أحاط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي علما ، بصفة خاصة ، باهتمامات اللجنة فيما يتعلق بمنهجية الحصول على المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والابلاغ بها . وسيجري التعجيل بتنفيذ الاقتراح الذي أيدته اللجنة بشأن اصدار وثيقة تحليلية موحدة وتحسين منهجية جمع البيانات . وعملا بمقرر آخر للجنة ، سيعرض على مجلس الادارة ، في دورته الحالية ، الاقتراح الداعي الى وضع مبادئ توجيهية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن سياسات واجراءات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وذلك تحت اشراف لجنة التنسيق الادارية .

١١٥ - ورحب المدير المساعد للبرنامج بالعرض المقدم من حكومة المغرب باستضافة اجتماع استشاري دولي معني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في عام ١٩٩٢ . فهذه مبادرة هامة للتشاور وتقييم حالة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية واتجاهه في المستقبل .

١١٦ - وأكدت مناقشات اللجنة من جديد الدعم القوي من جانب الحكومات للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والحاجة الى جعله منهجية رئيسية في تنفيذ الأنشطة الإنمائية . ودعت اللجنة الى تجديد جهود الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة في نشدان هذا الهدف الرئيسي وتحقيقه . وأظهرت المناقشات عزمًا قويًا على ذلك . وسيظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة ككل ، كما ذكر مدير البرنامج في بيانه الافتتاحي ، ملتزمين التزامًا راسخًا بمساعدة اللجنة على تحقيق هذا الهدف ، وبالتالي بناء جنوب أقوى .

باء - البيان الختامي للرئيس

١١٧ - هنا الرئيس الوفود والامانة على النتائج التي تحققت خلال الدورة السابعة للجنة الرفيعة المستوى ، ووجه الشكر الى جميع المعنيين على مشاركتهم . وأعرب الرئيس عن التقدير الخاص لأعمال رئيس الفريق العامل والمقرر .

١١٨ - وأشار الرئيس الى أن مبادئ خطة عمل بوينس آيرس قد أعيد تأكيدها ، وأن من الواضح أن الحكومات تقدم دعماً قوياً للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وأعرب عن رأيه بأن منجزات الدورة الحالية ، المتجسدة في المقررات التي اتخذت ، ستكون بمثابة الأساس لمزيد من التقدم .

الحواشي

- (١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بوينس آيرس ، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.78.II.A.11 والتصويب) ، الفصل الأول .
- (٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٩ (A/35/39 و Corr.1) .
- (٣) المرجع ذاته ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٩ (A/36/39) .
- (٤) المرجع ذاته ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٩ (A/38/39) .
- (٥) المرجع ذاته ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ٣٩ (A/40/39) .
- (٦) المرجع ذاته ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ٣٩ (A/42/39) .
- (٧) المرجع ذاته ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ٣٩ (A/44/39) .
- (٨) التحدي الذي يواجه الجنوب : تقرير لجنة الجنوب ، نيويورك ، مطبعة جامعة أوكسفورد ، ١٩٩٠ .

المرفق الاول

المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها السابعة

١/٧ - القواعد والأنظمة والإجراءات المتبعة في مؤسسات جهاز الامم المتحدة الإنمائي بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى ،

إذ تشير إلى مقرريها ٧/٥ المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٧ و ٣/٦ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، الغقرتين ١٣ و ١٥ ، والمقرر ٤٣/٩٠ الذي اتخذته مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ،

١ - تحيط علما بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالقواعد والأنظمة والإجراءات المتبعة في مؤسسات جهاز الامم المتحدة الإنمائي بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(أ) ، وتقرير مدير البرنامج^(ب) عن آراء مؤسسات جهاز الامم المتحدة الإنمائي في ذلك التقرير ؛

٢ - تحيط علما أيضا بتقرير اجتماع حكومات البلدان النامية والوكالات المنفذة في جهاز الامم المتحدة الإنمائي بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(ج) ؛

• DP/1990/77 (أ)

• TCDC/7/10 (ب)

• TCDC/WP/1991/L.2 (ج)

٣ - توصي مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعقد اجتماع استثنائي أوائل عام ١٩٩٣ لمراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لمؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ، يكرس لمهمة إعداد مبادئ توجيهية لاستعراض السياسات والإجراءات المتبعة في تلك المؤسسات بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

٤ - توصي كذلك بأن تستعرض لجنة التنسيق الادارية هذه المبادئ التوجيهية وأن تحيلها إلى اللجنة الرفيعة المستوى كي تنظر فيها وتعتمدها ، وكي تنفذها بعد ذلك المؤسسات ؛

٥ - توصي كذلك بأن تعمل لجنة التنسيق الإدارية ؛ من خلال اجتماعات مراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة للمؤسسات ، على رصد تنفيذ المبادئ التوجيهية بصورة منتظمة ؛

٦ - تطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريراً إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الشامنة عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر .

٢/٧ - عمليات البرمجة الحكومية الدولية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى ،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ومقررها ٤٥٠/٤٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن زيادة تعزيز وتحسين عمليات البرمجة الحكومية الدولية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ،

وإذ تشير أيضا إلى مقررها ٥/٦ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ بشأن تعزيز عمليات البرمجة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بما فيها اجتماعات المفاوضات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ،

١ - تحيط علما بالتقرير المرحلي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (د) عن تعزيز وتحسين البرمجة الحكومية الدولية للتعاون التقني فيما بين البلدان

النامية ، الذي يتضمن استعراضا للعمليات والاجتماعات المعقودة خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ؛

٣ - تلاحظ أن خبراء استشاريين مستقلين يقومون حاليا ، تحت إشراف الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بتقييم عمليات البرمجة لهذا التعاون بغية زيادة وتحسين فعالية هذه العمليات في مواصلة تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

٣ - تشجع حكومات البلدان النامية ، التي أضفت الطابع الرسمي على المشاريع والانشطة الثنائية في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال العمليات السابقة لبرمجة ذلك التعاون ، على أن تواصل توفير الموارد المالية وغيرها من الموارد اللازمة لتيسير تنفيذها ، بما في ذلك تقديم الدعم ، عند الضرورة ، من أرقام التخطيط الإرشادية القطرية المخصصة لتلك البلدان ؛

٤ - تدعو المجتمع الدولي إلى أن يواصل تقديم الدعم من أجل استكمال موارد البلدان النامية عند تنفيذ المشاريع المتفق عليها أثناء عمليات البرمجة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

٥ - تطلب إلى مدير البرنامج أن يضمن تنفيذ عمليات البرمجة التي وقّعت بشأنها مذكرات تفاهم مع الحكومات حسب الجدول الزمني المتفق عليه ؛

٦ - تطلب إلى مدير البرنامج الاضطلاع بمتابعة وتقييم عمليات البرمجة والقيام ، بناء على طلب البلدان النامية المشتركة ، بحشد الدعم المالي اللازم للمشاريع والمقترحات التي وافقت عليها البلدان المعنية ؛

٧ - تدعو حكومات البلدان النامية إلى الاضطلاع بمتابعة وتقييم مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وإبلاغ النتائج التي تخلص إليها إلى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، عملا على اعتماد تدابير علاجية ؛

٨ - تدعو كذلك حكومات البلدان النامية إلى تحديد الطرق والوسائل الكفيلة بضمان إتساق مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مع الخطوط والأهداف الإنمائية الوطنية ؛

٩ - تؤكد الحاجة إلى أن يركز جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على أهمية النهج القطاعي وعمليات البرمجة الإقليمية والاقليمية والعالمية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ،

١٠ - تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الثامنة تقريراً عن تنفيذ هذا المقرر ، مع التركيز بصفة خاصة على نتيجة تقييم عمليات البرمجة .

٣/٧ - تعزيز قدرة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى ،

إذ تشير إلى مقرراتها ٨/٣ المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٣ و ٣/٤ المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥ و ٢/٥ المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٧ و ٨/٦ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ بشأن تعزيز الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بغية تمكينها من الاضطلاع بفعالية بجميع المسؤوليات المكلفة بها ،

وإذ تشير أيضا إلى المقرر ٣٤/٩٠ الذي اتخذته مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، والذي حدد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية باعتباره أحد المجالات الستة ذات الأولوية في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال دورة البرمجة الخامسة ،

وإن تلاحظ الأساس المنطقي الذي اقتضى وضع قيود على تدبير الموظفين على كامل نطاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،

١ - تحيط علما بتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ه) وبالترتيبات المقترحة فيه لتدبير موظفين للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ؛

- ٢ - توصي بتشبيت مركز الموظفين الممولين من موارد البرنامج الخاصة ؛
- ٣ - توصي كذلك بالابقاء على الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، تحقيقا لجملة أمور منها تعزيز قدرتها على مواصلة تنفيذ مهامها بفعالية ؛
- ٤ - تدعو مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى القيام ، في دورته الأربعين ، باستعراض مستوى الملاك اللازم للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية فيما يتصل بالمهام المكلفة بأدائها ومسؤولياتها المتزايدة ، وذلك عند النظر في مقترحات الميزانية الخاصة بمقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ ؛
- ٥ - ترحب بضم مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى عضوية لجنة الاجراءات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وتطلب إلى مدير البرنامج أيضا ضم الوحدة الخاصة إلى عضوية سائر الهيئات الداخلية الأخرى المعنية باتخاذ القرارات في المنظمة ، وتمكينها من المشاركة على نحو أوثق في جميع مسائل السياسة والتشغيل ، وفي الموافقة على المشاريع ، وفي عمليات البرمجة القطرية والمشاركة بين الاقطار ، وفي الاجتماعات الإقليمية للمكاتب الإقليمية ، كي يحظى خيار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بالاهتمام الذي هو أهل له .

٤/٧ - المعلومات الواردة من الحكومات والمنظمات الحكومية

الدولية عن أنشطتها في مجال التعاون التقني فيما

بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى ،

- ١ - تحيط علما بتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "المعلومات الواردة من بعض الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية عن أنشطتها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية" (و) ؛

٢ - تشجيع البلدان النامية على أن تواصل تعزيز مراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لها بغرض تمكينها من تشجيع وتنسيق أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على المستوى القطري ؛

٣ - تشجيع حكومات البلدان المتقدمة النمو على أن تواصل تقديم دعمها الكامل إلى مساعي البلدان النامية ، في سبيل تحديد أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإعداد هذه الأنشطة وتنفيذها في إطار التوصيتين ٣٥ و ٣٦ من خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (٧) ؛

٤ - تطلب إلى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية القيام بما يلي :

(أ) أن تعمل على تحسين النماذج والاستبيانات التي تبعث بها إلى الحكومات عند طلب معلومات منها عن الدعم الذي توفره إلى أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وتقديم تلك النماذج والاستبيانات في الوقت المناسب ؛

(ب) أن تقدم ، مع هذه الطلبات ، تعاريف واضحة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ولمختلف فئات أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأن توضح تفسيراتها بالأمثلة ؛

(ج) أن تدرج في الاستبيانات تحليلاً للموظفين المستخدمين في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، يبين الخبراء المتقدمين من البلدان النامية ومن البلدان المتقدمة النمو ؛

(د) أن تتعاون مع فريق لجنة المساعدة الإنمائية العامل المعني بالأحصاءات ، وأن تقوم بزيادة تحسين المعلومات التي يتم الحصول عليها من الحكومات عن الأنشطة التي تضطلع بها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ،

(ز) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بوينس آيرس ، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.78.II.A.11 ، والتصويبات) ، الفصل الأول .

بغرض إدماج الدعم المقدم إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، في نهاية المطاف ، في نماذج الإبلاغ العادية للجنة المساعدة الإنمائية ،

٥ - تدعو حكومات البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والمنظمات الحكومية الدولية بها إلى أن تقدم إلى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، في موعد لا يتجاوز ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ، المعلومات المتعلقة بأنشطتها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في فترة السنتين التالية من أجل تسهيل إعداد تقرير مدير البرنامج إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثامنة ، في الوقت المناسب .

٥/٧ - التقدم الذي أحرزه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى ،

إذ تعيد تأكيد خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (ز) ،

وإذ تشير إلى الدور الهام الذي يستطيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن يقوم به في تشجيع التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في هذه البلدان ،
وإذ تشير إلى المقرر ٣٤/٩٠ الذي اتخذته مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تحديد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية باعتباره أحد المجالات الستة ذات الأولوية في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال دورة البرمجة الخامسة ،

وإذ تعرب عن قلقها لأن مستوى الموارد المتاحة من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبرنامج ومشاريعه مازال غير كاف بالرغم من الأولوية العالية التي يوليها المجتمع الدولي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ،

وإذ تعرب عن قلقها أيضا إزاء استمرار عجز كثير من مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي عن قياس الدعم الذي تقدمه لأغراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من الناحيتين الكمية والمالية بما يُظهر بشكل يعول عليه نطاق التقدم المحرز على مدى الفترات السابقة ،

وإذ تعرب عن قلقها كذلك إزاء اللبس الذي مازال سائدا في عدة مؤسسات لدى التمييز بين أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وبين الأنشطة التي لا تدخل في نطاق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وبصفة خاصة أنشطة البرامج الاقليمية والاقليمية والعالمية التي تتلقى الدعم حاليا من تلك المؤسسات ،

وإذ تحيط علما مع التقدير بتقرير الاجتماع الثالث لمراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لمؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي (ج) ،

وإذ تشير إلى مقرريها ٥/٥ المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٧ و ٢/٦ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ بشأن الاستعراض الذي أجرته للأنشطة التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في إطار خطة عمل بوينس آيرس ، ومقررها ٦/٦ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ بشأن دور المرأة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، ومقررها ٧/٦ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ بشأن مدى تنفيذ توصيات وحدة التفقيش المشتركة ، وسائر مقرراتها الأخرى ذات الصلة ،

١ - تحيط علما بتقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس ؛

٢ - ترحب بالجهود الرامية إلى تقديم مزيد من الدعم لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، والتي تبذلها مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي العشر التي قدمت إلى اللجنة الرفيعة المستوى معلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

٣ - تحث بقوة مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على أن تطور ، دون مزيد من الإبطاء ، القدرة على قياس الدعم الذي تقدمه إلى أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، كميا وماليا ؛

٤ - شري أن الأرقام الواردة في تقرير مدير البرنامج تفتقر إلى الدقة ، إلى حد كبير ، فيما يتعلق بالمبلغ الفعلي للدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وقد يعود هذا إلى فهم غير دقيق لماهية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أو أنشطة دعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

٥ - تؤكد أن التعريف الذي وضعه للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية فريق الخبراء المعني بالقواعد والأنظمة والإجراءات المتبعة في المؤسسات بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تقريره ^(١) ينبغي أن يصبح المحك لتحديد ما إذا كان مشروع معين يدخل حقا في عداد مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أم لا ؛

٦ - توصي بأن يتصدى الاجتماع المقبل لمراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لمؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لهذه المسألة وأن يضع منهجية موحدة لتعريف أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تضطلع بها ، وتقييمها والإبلاغ عنها ومتابعتها ، وفقا للمبادئ العامة المحددة في خطة عمل بوينس آيرس وفي المقررات اللاحقة للجنة الرفيعة المستوى ، وعلى النحو الوارد بالتفصيل في تقرير فريق الخبراء الحكوميين ؛ وذلك استنادا إلى التفسير المحدد فيه للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

٧ - توصي كذلك جميع المؤسسات بأن تستخدم ، عند إعداد التقرير المرحلي للدورة الثامنة للجنة الرفيعة المستوى ، المنهجية الموحدة التي وضعت على النحو المذكور لتعريف أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتقييمها والإبلاغ عنها ومتابعتها ؛

٨ - تؤكد من جديد أن توصيات وحدة التفتيش المشتركة الواردة في تقريرها ^(ط) بشأن الدعم المقدم من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ خطة عمل بوينس آيرس مازالت صحيحة ، وتدعو جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى تنفيذ تلك التوصيات على الوجه التام ؛

٩ - تؤكد من جديد أيضا الطلب الوارد في الفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن التدابير اللازمة لتمكين كل

بلد من البلدان النامية من أن يكون له الخيار في تنفيذ كل مشروع من مشاريع التعاون التقني ، برمته أو جزئيا ، في إطار اسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

١٠ - تقرر أن يكون الإبلاغ ، في الدورات المقبلة للجنة الرفيعة المستوى ، عن هذا الموضوع والمواضيع ذات الصلة ، على أساس وثيقة واحدة تتضمن تحليلا للمعلومات التي ستقدمها المؤسسات ، مع النتائج والتوصيات ، حسب الاقتضاء ، مع إضافات للوثيقة تورد ، بمزيد من التفاصيل ، المعلومات المقدمة من المؤسسات ؛

١١ - تطلب إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن ينظر في اتخاذ تدابير فعالة للإسراع بخطى استخدام اسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، في مشاريع التعاون التقني ، عند تنفيذ المشاريع القطاعية الممولة من البرامج الإقليمية والاقليمية والعالمية وموارد البرنامج الخاصة ، حسب الاقتضاء ، بالتشاور مع الحكومات المعنية ؛

١٢ - تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يوعز إلى الممثلين المقيمين للبرنامج بإدراج اسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مشاريع التعاون التقني حيثما أمكن ذلك ؛

١٣ - تدعو مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الانمائي الى أن تنفذ التوصيات الواردة في تقرير الاجتماع الثالث لمراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(ح) وتدعو إجتماع مراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية المقرر عقده قبل الدورة المقبلة للجنة الرفيعة المستوى إلى أن يقدم تقريرا عن تنفيذ مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الانمائي لهذه التوصيات ؛

١٤ - تؤكد من جديد مقررها ٥/٥ المعنون "التقدم المحرز في تنفيذ المهام التي أسندتها خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى جهاز الأمم المتحدة الانمائي" ومقررها ٣/٦ المعنون "استعراض أنشطة منظومة الأمم المتحدة في إطار خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية" ، وتدعو إلى تنفيذهما على الوجه التام ؛

١٥ - تشجع هيئات إدارة جميع المؤسسات الأخرى الداخلة في جهاز الأمم المتحدة الانمائي على أن تدمج اسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

أو مكوناته إدماجاً كاملاً في إعداد وتنفيذ المشاريع المتضمنة في برامجها العادية وصناديقها الاستثمارية وأن تعزز تمويل المشاريع ؛

١٦ - تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم تقريراً إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثامنة عن تنفيذ هذا المقرر وعن حالة تنفيذ جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة ؛

١٧ - تطلب كذلك إلى مدير البرنامج أن يوفر التقارير ، وفقاً للممارسات العادية ، قبل انعقاد دورة اللجنة الرفيعة المستوى بستة أسابيع على الأقل .

٦/٧ - وضع استراتيجية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

إن اللجنة الرفيعة المستوى ،

إذ تدرك أنه تم الاضطلاع بعدة عمليات مفيدة ، بعضها يأخذ مجراه ، لدراسة وتقييم جوانب محددة من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، منها تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الدعم المقدم من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(ط) ، وتقرير اجتماع فريق الخبراء الحكوميين المعني بالقواعد والأنظمة والإجراءات المتبعة في مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(٤) وتقييم عمليات برمجة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، الذي يظلع به خبراء استشاريون مستقلون الذي يجري حالياً ،

وإذ تعرب عن اقتناعها بأن هناك دروساً كثيرة مستفادة من مشاريع وأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، التي تظلع بها البلدان النامية نفسها من خلال ترتيبات شائبة ومتعددة الأطراف وبمساعدة من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ،

وإذ تشير إلى الدور الحفاز والترويجي الخاص الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وفي هذا الصدد ، إلى تخصيص الأموال من موارد البرنامج الخاصة للبرنامج الإنمائي من أجل تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ،

وإن تلاحظ كذلك أن دورة البرمجة الخامسة لاستخدام موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تبدأ في عام ١٩٩٢ ، وأن مجلس الإدارة سيجري في دورته التاسعة والثلاثين استعراضاً متعمقاً للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ،

وإن تعترف بأهمية القيام ، وفقاً للمبادئ المحددة في خطة عمل بوينس آيرس ، بوضع استراتيجية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي تستجيب بمزيد من الكفاءة لاحتياجات البلدان النامية في تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية للتسعينات ،

١ - تؤيد اقتراح مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الداعي الى وضع إطار عام لتشجيع وتطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامج وأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في التسعينات ، وفقاً للمبادئ التوجيهية لخطة عمل بوينس آيرس ، مع إيلاء المراعاة التامة لتوصيات فريق الخبراء الحكوميين وتقرير وحدة التفتيش المشتركة وعمليات التقييم الجارية ، وبالتشاور المتبادل بين جميع الشركاء المعنيين ؛

٢ - تطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثامنة تقريراً عن الاستراتيجية الموضوعية ، لكي تستعرضها وتبدي ملاحظاتها عليها .

٧/٧ - دور المرأة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى ،

إذ تشدد على مبدأ تساوي الرجل والمرأة في الحقوق ، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ،

وإن تؤكد من جديد الولاية المنوطة بمنظومة الأمم المتحدة ، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، لتشجيع إدماج المرأة إدماجاً كاملاً في عملية التنمية ،

وإن تؤكد من جديد صحة خطة عمل بوينس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (ز) ،

وإذ تؤكد مقررها ٦/٦ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ بشأن دور المرأة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ،

١ - تحيط علماً بتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن دور المرأة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(١) ،

٢ - تعرب عن قلقها إزاء ضالة التقدم المحرز وانعدام الترابط العملي في الجهود المبذولة من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لادماج المرأة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

٣ - تقرّر أن تقوم الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بما يلي :

(أ) تخصيص موارد بشرية ومالية كافية لمشاركة المرأة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

(ب) المساعدة في ضمان المراعاة التامة لاحتياجات المرأة عند النظر في الموافقة على مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

(ج) مواصلة رصد التقدم المحرز في ادماج المرأة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، مع إيلاء اهتمام خاص لرصد الجهود العملية المنحى ؛

(د) التعاون مع الوحدات ذات الصلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع مبادئ توجيهية تكفل وصول المرأة الى أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومشاركتها فيها ، على الوجه التام ؛

٤ - تحث رؤساء جميع هيئات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتعاون معه بصورة كاملة في جميع جوانب ادماج المرأة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وعلى تصميم مشاريع خاصة ، علاوة على

النهوض بعملية إدماج المرأة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية باعتبارها نشاطا رئيسيا ، تهدف الى دعم الجهود المدرة للدخل للنساء وتسهيل مهام المرأة ، مع مراعاة الغرض المتاحة لنشر التكنولوجيات الملائمة في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أجل تحسين حالة المرأة ؛

٥ - تحث البلدان المتقدمة النمو على مواصلة تقديم الدعم بنشاط لادماج المرأة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

٦ - تدعو البلدان النامية إلى مواصلة تكثيف جهودها الرامية إلى إدماج المرأة ، إدماجاً كاملاً ، في أنشطتها للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، أخذاً تاماً في الاعتبار الامكانيات الهائلة للتكنولوجيات الملائمة لتحسين حالة المرأة ؛

٧ - تطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا المقرر إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثامنة .

٨/٧ - التحدي الذي يواجه الجنوب : تقرير لجنة الجنوب

إن اللجنة الرفيعة المستوى ،

إذ تحيط علماً بقرار الجمعية العامة ١٩٥/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ تحيط علماً أيضاً "بالتحدي الذي يواجه الجنوب : تقرير لجنة الجنوب" (ك) ، وبصفة خاصة محتوياته المتعلقة بدور تعاون الجنوب مع الجنوب ، لاسيما المجالات ذات الأولوية الواردة فيه ،

وإذ تلاحظ أن التقرير يعطي قوة دافعة جديدة للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ،

١ - ترحب بإدراج بند بعنوان "النظر في تقرير مدير البرنامج عن مدى إمكانية تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة الجنوب فيما يتعلق بالتعاون التقني

فيما بين البلدان النامية" في برنامج عمل اللجنة الرفيعة المستوى ، بالنظر إلى صلتها بالقضايا المتعلقة بالتعاون فيما بين البلدان النامية ؛

٢ - تدعو مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن يعد ، بالتعاون الوثيق مع مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، تقريراً عن مدى إمكانية تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة الجنوب فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

٣ - تطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثامنة تقريراً عن تنفيذ هذا المقرر .

٩/٧ - الاجتماع الاستشاري الدولي للتعاون التقني

فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى ،

١ - ترحب بقرار حكومة المغرب استضافة اجتماع استشاري دولي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في عام ١٩٩٢ لدراسة السبل والوسائل الكفيلة بتميز هذا الشكل من أشكال التعاون ، مع مراعاة الحالة الراهنة للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (ز) ؛

٢ - تدعو الدول الأعضاء إلى إيفاد ممثلين إلى الاجتماع على أرفع مستوى ممكن ؛

٣ - تدعو منظومة الأمم المتحدة ، لاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، إلى تقديم الدعم إلى حكومة المغرب في تنظيم الاجتماع ، وتطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريراً إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثامنة عن نتائج الاجتماع .

١٠/٧ - اجتماع مائدة مستديرة بين الشمال والجنوب بشأن
التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى ،

١ - تدعو البلدان المانحة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في اعتماداتها المخصصة للمعونة الخارجية ؛

٢ - تحث بصفة خاصة الحكومات المهتمة بالأمر على تنظيم اجتماع مائدة مستديرة بين الشمال والجنوب يضم عددا مختارا من البلدان والشخصيات للنظر في القضايا العامة المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وتقييمها .

١١/٧ - التعاون التقني/الاقتصادي فيما بين البلدان
البلدان النامية في ميدان التجارة الاقليمية

إن اللجنة الرفيعة المستوى ،

١ - تشدد على ضرورة الاضطلاع باجراءات متابعة لاجتماع الخبراء الحكوميين من افريقيا وأمريكا اللاتينية المشترك بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمعني بالتعاون الاقتصادي والتقني ، المعقود في أديس أبابا في الفترة من ١ الى ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، ولمقترحاته ذات الوجهة العملية في المجالات الاقليمية للتعاون التقني/الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وهي : التجارة والمالية ؛ والعلم والتكنولوجيا ، والموارد البشرية ، وتحقيقا لهذه الغاية :

(أ) تحث اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الشروع في مشاورات فورية بغرض سرعة تنفيذ البند الاول في المقترحات المذكورة ، وهو إنشاء شبكة تجارية بين المنطقتين ؛

(ب) تدعو اللجنتين الاقليميتين الى أن تنظر في مشروع للمرحلة الاولى يهدف الى انشاء شبكات تجارية في منطقة كل منهما يجري الربط بينها على المستوى الاقليمي عند انجاز المرحلة الاقليمية ؛

(ج) تطلب من اللجنتين الاقليميتين تعزيز الاتصالات القائمة مع المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية مثل الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، ومع مؤسسات التمويل الانمائي مثل مصرف التنمية للبلدان الامريكية ومصرف التنمية الافريقي ؛

٣ - تطلب الى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم باجراءات فورية لدى مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومجموعة "غات" ولدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لضمان اشراكهما في وقت مبكر في مشروع الشبكة التجارية السالف الذكر ، وأن يقدم تقارير في هذا الشأن في الدورتين التنظيمية والاستثنائية لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٣ .

١٣/٧ - دورة عام ١٩٩٣ للجنة الرفيعة المستوى
المعنية باستعراض التعاون التقني فيما
بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى ،

إذ تأخذ في اعتبارها الآراء المبداءة في دورتها السابعة ،

توافق على جدول الأعمال المؤقت التالي لدورتها الثامنة المقرر عقدها في عام

١٩٩٣ :

- ١ - افتتاح الدورة .
- ٢ - انتخاب رئيس الدورة .
- ٣ - انتخاب أعضاء المكتب الاخرين غير الرئيس .
- ٤ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال .
- ٥ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى .

- ٦ - النظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن :
 - (أ) الاجتماع الاستشاري الدولي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، الذي يعقد في المغرب في ١٩٩٢ ؛
 - (ب) مدى إمكانية تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة الجنوب فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .
- ٧ - استعراض استراتيجية تشجيع ودعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في التسعينات .
- ٨ - الترتيبات التنظيمية والداعمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (مثل الترتيبات الإدارية والقانونية والاعلامية والمالية) .
- ٩ - اعتماد تقرير الفريق العامل .
- ١٠ - جدول الاعمال المؤقت لدورة عام ١٩٩٥ للجنة الرفيعة المستوى .
- ١١ - مسائل أخرى .
- ١٢ - اعتماد تقرير اللجنة الرفيعة المستوى عن أعمال دورتها الثامنة .

المرفق الثاني

قائمة بالوشائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى
في دورتها السابعة

- TCDC/7/L.1 جدول الاعمال المؤقت والمشروح ، بما فيه قائمة الوشائق
- TCDC/7/L.2 إقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال
- TCDC/7/1 حالة وشائق ما قبل الدورة
- Add.1-3 و TCDC/7/2 التقدم المحرز في تنفيذ المهام التي عهدت بها الى جهاز الامم المتحدة الإنمائي ، خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
- TCDC/7/3 المعلومات الواردة من بعض الحكومات عن أنشطتها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
- TCDC/7/4 تقرير مرحلي عن تعزيز وتحسين عملية البرمجة الحكومية الدولية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية
- TCDC/7/5 تقرير عن أنشطة جهاز الامم المتحدة الإنمائي في مجال تعزيز مشاركة المرأة في برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

تقرير عن اجتماع مراكز تنسيق التعاون
التقني فيما بين البلدان النامية
الثابتة لمؤسسات جهاز الأمم المتحدة
الإنمائي

TCDC/7/6

تقرير عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش
المشتركة فيما يتعلق بما يقدمه جهاز
الأمم المتحدة الإنمائي من دعم لتنفيذ
خطة عمل بويونس آيرس بتشجيع وتنفيذ
التعاون التقني فيما بين البلدان
النامية

TCDC/7/7

تدابير لتسهيل التعاون التقني فيما بين
البلدان النامية - شغل الوظائف في
الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما
بين البلدان النامية

TCDC/7/8

تقرير اجتماع مؤسسات جهاز الأمم المتحدة
الإنمائي مع البلدان النامية من أجل
تعزيز وتحسين أنشطة التعاون التقني
فيما بين البلدان النامية

TCDC/7/9

الآراء التي أعربت عنها مؤسسات جهاز الأمم
المتحدة الإنمائي بشأن تقرير فريق
الخبراء الحكومي المعني بالقواعد
والأنظمة والإجراءات المتبعة في مؤسسات
جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بشأن
التعاون التقني فيما بين البلدان
النامية

Add.1 و TCDC/7/10